# حالة دراسية عن ازمة اليونان

**أ.م.د. سمية عباس الربيعي**

# مقدمة

بدأت أزمة اليونان في تشرين الأول (أكتوبر) لعام 2009م، عندما اعترفت الحكومة اليونانية الجديدة بأن الحكومة السابقة قد زيفت الحسابات القومية، وأن الحكومة الحالية تعاني من عجز في الميزانية بنسبة 13.6 في المائة، وديون تبلغ 115 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن جذور المشكلة تعود إلى سنوات سابقة حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيء قبل انضمامها إلى منطقة اليورو فكانت دائماً تعاني من مشكلة المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي والرفاهية لمواطنيها، وأيضاً السيطرة على النفقات العامة والسيطرة على زيادة الديون وبعضويتها في منطقة اليورو شجع هذا الأمر اليونان على المزيد من الاقتراض خاصة من الدول الأوروبية الأخرى وبالتالي أصبح على اليونان ديون عالية جدا بحيث أصبح من الصعب عليها أن تسددها.

 وقد أثرت الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية على اليونان حكومةً وشعباً، فوجد نفسه في طاحونة الأزمة بعد أن ربط مصير اقتصاده الوطني بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي والعالمي، وقبوله لجميع شروط الاتحاد الأوروبي.

 وقد استغل المضاربون هذه الأزمة شر استغلال إذ عمدوا إلى بيع سنداتها بأبخس الأثمان وبأسعار فائدة فاحشة، كما دفع اليورو ثمنا باهظا إذ هوى بأكثر من 20% مقارنة بأعلى مستوى له على الإطلاق وصار هناك من يتحدث عن احتمال انهياره ربما خلال عقد من الزمن، بل ووصل الأمر إلى حد مطالبة اليونان بأن تبيع سيادتها على بعض جزرها.

 وهكذا نجد أن اقتصاداً صغيراً، وجانبياً، مثل الاقتصاد اليوناني، يمكنه أن يهدد أكبر منطقة اقتصادية في العالم. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي اليوناني يشكل 2.6 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو.

# أسباب الأزمة:

اعتاد الشعب اليوناني على العيش فوق طاقاتهم ومدخولاتهم. وصل مقدار عجز الموازنة في اليونان إلى أكثر من 14%. يعاني اقتصاد اليونان من تضخم يصل إلى 40% من الناتج المحلي، وارتفاع معدل البطالة حيث بلغ 21,8%، وتراكم ديون الحكومية اليونانية حتى وصلت إلى نحو 120 في المائة، وعدم قدرة البنوك اليونانية فيما بعد على الاقتراض بسبب هبوط تصنيف سنداتها، بالإضافة لصعوبة اقتراض الحكومة من الأسواق بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي يجب أن تدفعها للمقرضين.

# خطة الإنقاذ:

## حزمة الانقاذ الأولى (مايو 2010 – يونيو 2011):

تسلمت اليونان حزمة الانقاذ الاولى في مايو / ايار 2010، كانت الفكرة وراء حزمة الانقاذ الاولى هي منح اليونان مزيداً من الوقت لإصلاح اقتصادها وبالتالي تخفيض نسبة الفوائد التي يجب عليها دفعها لقاء الاقتراض من المصارف، النتيجة هي ان اليونان المثقلة بالديون الواجب الوفاء بها لم تتمكن من الاقتراض من المصارف التجارية ولم يتبق لديها ما يكفي من حزمة الانقاذ الاولى للوفاء بهذه الديون

## حزمة الانقاذ الثانية (يوليو 2011 – حتى الآن):

حصلت اليونان على القسط الأول من حزمة الإنقاذ الثانية التي منحت من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والتي يبلغ اجماليها 130 مليار يورو، وذلك لدعم اليونان علي تخطي أزمة المديونية ولمساعدتها في إعادة هيكلة ديونها، وتسلمت أثينا 7.5 مليار يورو كقسط أول من إجمالي الحزمة، مع العلم أن تلك المساعدات ستكون سارية حتي العام2014.

# خطة التقشف:

كان الهدف الذي تسعى لتحقيقه اليونان من خلال خطة التقشف هو خفض عجز الميزانية بمقدار ثمانية وعشرين ونصف مليار يورو بحلول عام 2015، ولتحقيق ذلك كان عليها الاقتطاع من المساعدات الاجتماعية، ومن رواتب الموظفين ومن قطاع الصحة، كما أن الدولة اليونانية عملت على رفع الضرائب على الممتلكات، وأغلقت المؤسسات الحكومية والمدارس والمحاكم والمتاحف والمواقع الاثرية أبوابها في حين عملت المستشفيات بأطقم الطوارئ فقط.

# الحلول المحتملة:

إن لم تحل الأزمة المالية اليونانية فإن هذه الأزمة ستكون مثل قطع الدومينو، ستجر وراءها أزمات أخرى أشد خطرا وأبعد أثرا، كما قد يحدث مثلا في إيطاليا وإسبانيا وغيرهما، وهو ما يعني بصورة أو بأخرى انتهاء حلم الاتحاد الأوروبي.

**أولا**: خروج اليونان من منطقة اليورو والتنصل من كل الديون الخارجية، وهذا يعني أزمة في العلاقات الأوروبية الداخلية مما سيؤدي إلى حالة من الفوضى المالية والأمنية والتي ستمتد لفترة طويلة، وسيرفع نسبة البطالة والجريمة، وستفقد الممتلكات والاستثمارات أكثر من 50% من قيمتها.

هذا إضافة إلى نقص حاد في المواد الاستهلاكية والدواء، كذلك فإن اليونان ستعيش أزمة في التبادل التجاري الداخلي والخارجي إلى حين العودة إلى العملة القديمة، وإلى أن يتم تعميمها وتوفيرها واستقرارها، وسيتراوح سعر اليورو الواحد بين 1000-1500 دراخما في الوقت الذي تم صرفه حين دخلت اليونان منطقة اليورو ب 340 دراخما، وحسب الإحصائيات فإن هذا السيناريو لا يحبذه 80% من اليونانيين.

**ثانيا**: البقاء في منطقة اليورو مع بذل مزيد من الجهد لحل الأزمة، وقبل الحديث عن هذا الخيار فإنه من المهم التأكيد **على ما يلي:**

 إن الاقتصاديات الأوروبية اقتصاديات غير متجانسة من حيث مستوى تطور الأداء، ومن حيث مستوى الإنتاجية، كما أنها ليست اقتصادا موحدا، بل هي اقتصاديات متنافسة فيما بينها.

إن أرادت الدول الأوروبية أن تحافظ على المشروع الأوروبي وأن تحافظ على مصالحها وأيضا لأسباب أخلاقية فإنه يتوجب عليها أن تلجأ إلى **الحل التالي**:

* إعفاء اليونان من الجزء الأكبر من الديون، فهي في الأساس فوائد ديون، ونقصد هنا بالديون تلك التي حصلت عليها اليونان من الدول الأوروبية نفسها وليس فقط من ديون القطاع الخاص ليصل الدين إلى الحد الذي يمكن الاقتصاد اليوناني من الإيفاء بالتزاماته.
* خفض نسبة الفائدة إلى 1%.
* السماح لليونان بالبحث عن ديون خارج أوروبا وبأسعار وبشروط أفضل.
* المساعدة في تحديث الاقتصاد اليوناني.
* تسويق وتهيئة السوق اليونانية للاستثمار من خلال خفض الضرائب. مساعدة اليونان في استخراج النفط والغاز والذي تشير الدراسات إلى وجوده في البحر والبر باليونان.

# التداعيات المحتملة:

في حالة ما إذا أعلن صندوق النقد الدولي عن إفلاس اليونان وقام بالتالي بإيقاف حزمة الإنقاذ الثانية المخصصة لليونان في شهر يوليو، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى خروج اليونان من آلية الإنقاذ الأوروبي، وستعجز عن الحصول على أي قروض من أي مؤسسة مالية دولية لتسديد قسطين من أقساط القروض أحدهما لصندوق النقد الدولي يوم 20 يوليو بقيمة 5,3 مليار يورو، والثاني للبنك المركزي الأوروبي يوم 20 أغسطس بقيمة 3,2 مليار يورو.

الإفلاس سيؤدي أيضًا إلى توقف حصول البنوك اليونانية على القروض الضرورية التي يمنحها لها البنك المركزي الأوروبي من أجل ضمان استمرار نشاطها. هذا الأمر سيؤدي إلى إقبال اليونانيين على هذه البنوك من أجل سحب أموالهم؛ مما سيؤدي إلى مخاطر حقيقية تتعلق بانهيار النظام البنكي كله.

الأمر الآخر الخطير هو عدم وجود سيولة في خزينة الحكومة اليونانية؛ مما سيتسبب في مواجهة الحكومة لاضطرابات اجتماعية واسعة. هذا الأمر سيدفع اليونان لإصدار عملة موازية لليورو على صورة سندات ديون من أجل سداد الأجور والمعاشات للمواطنين.

وعلى الرغم من أنه طبقًا للمواثيق الأوروبية فإنه لا يمكن لأحد إخراج اليونان من الاتحاد الأوروبي، لكن اليونان ستواجه بالتأكيد ضغوطًا قوية جدًّا تجعلها تختار هي الخروج من منطقة اليورو وإصدار عملة جديدة.

تدين اليونان لألمانيا بديون بقيمة 87 مليار يورو، وفي حالة الإفلاس فإن هذه الديون ستسقط بشكل تلقائي.

من بين الآثار السلبية في حالة خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي نتيجة لإعلان إفلاسها سيكون تبخر 70 مليار يورو من توفيرات اليونانيين من إجمالي 170 مليار يورو مودعة بالفعل في البنوك اليونانية.

# التبعيات الاقتصادية في حالة اعلان اليونان افلاسها:

* عملية الابتزاز والضغوطات الكبيرة التي يتم ممارستها من قبل الدول الكبرى على الدول الأضعف بدلًا من أن تطبق مبادئ التضامن بين مختلف الأعضاء. هذا الأمر قد يكون سببًا رئيسيًّا وراء بداية تفكك الاتحاد الأوروبي تدريجيًّا على المدى المتوسط والبعيد.

* زعزعة الثقة بالاتحاد الأوروبي وبجدوى الالتحاق به، وما هي القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها للمنضمين إليه خصوصًا تلك الدول التي توصف بالحلقة الأضعف في هذا البناء العملاق والمتمثلة في الدول ذات الاقتصادات غير القوية مثل دول شرق أوروبا.
* احتياطات الدول من اليورو سيتم تسييلها وستتجه هذه الدول إلى الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني؛ مما سيجعل أسعار صرف هذه العملات ترتفع مقابل اليورو. من هنا فإن الدول ذات الاحتياطات الأجنبية الكبيرة بالدولار الأمريكي ستشعر بانتعاش وزيادة في القدرة الشرائية، والعكس بالنسبة للدول التي تعتمد على اليورو في احتياطاتها الأجنبية. في القارة الأوروبية قد يسبب مثل هذا السيناريو – خصوصًا لو أعلنت دول أوروبية أخرى إفلاسها– حدوث حالة ركود عميقة وسيتسبب في انخفاضات حادة في أسعار النفط؛ مما سيؤثر بالسلب على الدول المصدرة للنفط مثل دول الخليج.
* ستحدث اضطرابات قوية في الأسواق المالية العالمية، هذا الأمر شهدنا نموذجًا مصغرًا له خلال الأسبوع الماضي بعد انهيار المفاوضات المتعلقة بالديون اليونانية، حيث انخفضت مؤشرات عدد من الأسواق المالية الآسيوية والأوروبية بشكل ملحوظ، كما انخفضت قيمة اليورو بنسبة ليست بالقليلة إلا أنه استعاد بعضًا من قوته في أعقاب تدخل البنك المركزي السويسري.
* هناك احتمال أن تنتقل عدوى الإفلاس إلى بعض الدول الأوروبية ذات الاقتصاد الضعيف مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا.
* فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما يؤدي إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى حزمة انقاذ أوروبية تفوق بكثير الحزمة التي قدمت إلى اليونان.
* سيتحتم على الاتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من 160 مليار يورو من السندات، وستخسر ألمانيا وحدها من 60-80 مليار يورو، هذا إضافة إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في اليونان.
* حالة خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي نتيجة لإعلان إفلاسها سيكون تبخر 70 مليار يورو من توفيرات اليونانيين من إجمالي 170 مليار يورو مودعة بالفعل في البنوك اليونانية.
* كثيرًا من دول العالم والشركات والمصارف استثمرت في سندات الدين اليونانية البالغ قيمتها 380 مليار يورو، وفي حالة إفلاس اليونان فإن هذه الدول والشركات ستضطر إلى شطب استثماراتها بشكل كلي من قوائمها المالية وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة البنوك الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الاستهلاك وسيقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.
* تعتبر روسيا الاتحاد الأوروبي خصمًا عنيدًا لها خصوصًا بعد فرض الاتحاد سلسلة من العقوبات الاقتصادية عليها، والتي تسببت في تكبيد الاقتصاد الروسي خسائر فادحة.
* إذا تأثرت العملة الأوروبية اليورو بشكل سلبي أو تأثرت الأسواق العالمية فإن التداعيات ستصيب الدولار الأمريكي بلا شك(رئيسة البنك المركزي الأمريكي جانيت يلين).
* خروج اليونان من منطقة اليورو، وبالتالي إلى أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وإلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان.
* عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من البنوك اليونانية مما سيؤدي إلى إفلاس بعض البنوك اليونانية، ولهذا تأثير على البنوك الأوروبية والذي سيؤدي أيضا إلى انهيار البعض منها أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام البنكي الأوروبي والعالمي.

مصدر البحث:

**وزارة الاقتصاد الوطني,** تقرير حول: **الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية, 2015, فلسطين.**